

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق

المرحلية (غير مدققة) القوائم المالية

30 حزيران 2017

الصفحة

-	تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية المرحلية
1	قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلية
2	قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر المرحلية
13-3	إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية المرحلية

إلى الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق

مقدمة

لقد راجعنا القوائم المالية المرحلية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق ("الصندوق")، والتي تتكون من قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلية وقائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر المرحلية للسنة المنتهية في 30 حزيران 2017، والإيضاحات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". إن مسؤوليتنا هي التوصل إلى استنتاج حول هذه القوائم المالية المرحلية استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للصندوق". إن مراجعة القوائم المالية المرحلية تتمثل في القيام باستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة أقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبالتالي لا يمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق. وعليه فإننا لا نبيدي رأي تدقيق حولها.

أساس الاستنتاج المتحفظ

- كما هو مبين في الإيضاح رقم (4) حول القوائم المالية المرحلية المرفقة، لم تستلم وزارة النفط تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان للسنة اشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 وكما هو الحال سابقاً منذ تأسيس الصندوق، إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في مسار خط أنابيب كركوك-جيهان فقط وأن عملية البيع لم تتم عن طريق شركة تسويق النفط (سومو) لذلك لم تتضمن القوائم المالية مبيعات إنتاج النفط من إقليم كردستان وبالتالي لم تتمكن من التحقق من كميات إنتاج النفط للسنة اشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 في إقليم كردستان ومدى تأثير ذلك على القوائم المالية المرحلية المرفقة.

- كما هو مبين في الإيضاح رقم (5) حول القوائم المالية المرحلية المرفقة، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003 فإن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أو موارد اقتصادية عائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته أو شركائه أو وكلائه موجودة خارج العراق بتاريخ القرار ملزمة بتجميد هذه الموجودات (ويشار إليها بالموجودات المجمدة) وتحويلها إلى الصندوق مباشرة، إلا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. إن بعض تلك الموجودات المجمدة لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء التي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. نظراً لعدم وجود معلومات كافية ودقيقة حول هذه الموجودات المجمدة لم تتمكن الحكومة العراقية من اعتماد تقدير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة التي يمكن أن يتم تحويلها إلى الصندوق. حيث إن بعض هذه الموجودات المجمدة قد صدر بها حكم في وقت سابق، وعليه لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت جميع المبالغ المحصلة من الموجودات المجمدة قد تم استلامها من قبل الصندوق أو تم تحويلها إلى مؤسسات أو دوائر حكومية أخرى.

الاستنتاج المتحفظ

بناء على مراجعتنا وباستثناء الآثار الممكنة لما ورد في فقرات أساس الاستنتاج المتحفظ، لم يسترعب انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية المرحلية (تتمة)

فقرة توكيدية

الأساس المحاسبي وتقييد الاستخدام

كما هو مبين في الايضاح رقم (2) حول القوائم المالية المرحلية والذي يبين أسس إعداد القوائم المالية، تم إعداد هذه القوائم المالية المرحلية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" لمساعدة الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين. ونتيجة لذلك قد لا تكون القوائم المالية المرحلية مناسبة لأغراض أخرى.

إن تقريرنا موجه فقط لاستخدام الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق ولا ينبغي استخدامه أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى غير الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق.

أمر آخر

تم تدقيق ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 ومراجعة القوائم المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 حزيران 2016 على التوالي من قبل مدقق حسابات آخر وقد تم إصدار رأي متحفظ واستنتاج متحفظ حولها بتاريخ 21 حزيران 2017 و 2 تشرين الثاني 2017 على التوالي، وذلك لعدم إستلام وزارة النفط تقارير الانتاج من اقليم كردستان للسنة والفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 و 30 حزيران 2016 على التوالي بالإضافة لعدم وجود تقرير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة العائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته وشركائه أو وكلائه الموجودة خارج العراق.

برايس وترهاوس كوبرز العراق



1 آب 2019
بغداد، العراق

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بآلاف الدولارات الأمريكية

كما في 30 حزيران			
2016	2017		
مراجعة (غير مدققة)	مراجعة (غير مدققة)	الإيضاحات	
			المقبوضات النقدية
16,865,182	22,850,076	4	مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدر
-	1,985	5	مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق
7,742	15,051	7	فوائد مقبوضة
3,547	3,546	8	قروض مقبوضة
215,825	191,778	9	مقبوضات أخرى
17,092,296	23,062,436		إجمالي المقبوضات النقدية
			المدفوعات النقدية
12,118,214	22,554,000	10	التحويلات إلى وزارة المالية
549,700	-	11	خطابات الإعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية
4,758,518	-	14	المبالغ المحولة لحساب تحصيل مبيعات النفط المصدر
8,501	108,200		مدفوعات أخرى
17,434,933	22,662,200		إجمالي المدفوعات النقدية
(342,637)	400,236		الوفر (العجز) في النقد وما في حكمه
(1,568,467)	(1,816,036)		النقد وما في حكمه كما في 1 كانون الثاني
(1,911,104)	(1,415,800)	15	النقد وما في حكمه كما في 30 حزيران *

* ظهر النقد وما في حكمه للسنوات المنتهية في 30 حزيران 2016 و30 حزيران 2017 بخلاف طبيعته حيث تم تمويل العجز الحاصل في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية من دفعات قرض صندوق النقد الدولي وقرض مصرف العراقي للتجارة المبرمة مع الحكومة العراقية، وكما هو مبين في إيضاح رقم (19).

وزير المالية
وزارة المالية

مدير عام دائرة المحاسبة
وزارة المالية

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

كما في 30 حزيران		الإيضاحات
2016	2017	
مراجعة (غير مدققة)	مراجعة (غير مدققة)	
13,527,956	22,868,438	مجموع مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 كما في تقرير شركة تسويق النفط (سومو)
4,758,518	-	يضاف: المبالغ المحولة من قبل البنك المركزي العراقي مقابل شحنات النفط المحملة من قبل شركات النفط الدولية
2,024,192	4,525,505	النقد المودع في حساب تحصيل مبيعات النفط عن فواتير مبيعات قبل بداية الفترة
5	9	فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة
(65,129)	(27,657)	ينزل: غرامات التأخير المخصومة من فواتير المبيعات
(3,380,360)	(4,516,219)	التحصيلات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط بعد نهاية الفترة
16,865,182	22,850,076	المقبوضات من مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة والمودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر

1 معلومات عامة

تأسس صندوق تنمية العراق (الصندوق) بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) والذي تم إقراره بتاريخ 22 أيار 2003 لإدارة عائدات النفط الخام ومنتجات النفط المصدرة من العراق والرصيد المتبقي من برنامج النفط مقابل الغذاء والمقبوضات من الموجودات المجمدة من النظام السابق، بحيث يكون صندوق تنمية العراق تحت رقابة وإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة.

تم إنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق تنمية العراق، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483، لتعزيز الشفافية والمحاسبة المالية لصندوق تنمية العراق.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1546 وقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 100 تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 28 حزيران 2004 وانتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية وحالياً إلى الحكومة العراقية.

يتكون الصندوق من حسابات مصرفية لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية بالإضافة إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم 300600 (الحساب اللاحق) والذي تم فتحه بتاريخ 27 أيار 2014. يشتمل الصندوق على (الحساب الفرعي) لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حيث تتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية وتتم مراقبته من قبل وزارة المالية، ويهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد 28 حزيران 2004.

تشمل المؤسسات الأمريكية كل من القيادة المشتركة للتعاقد - العراق/افغانستان، مكتب المشاريع والتعاقد ومكتب إدارة وإعمار العراق والمراقب المالي (JASG) ومكتب نفقات الصندوق ومكتب إدارة عقود الدفاع ووحدة المهندسين في (JASG) وإعمار العراق والمراقب المالي للجيش الأمريكي وقوات التحالف. انتهت إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي بتاريخ 31 كانون الأول 2006. تم غلق الحساب الفرعي لدى البنك الاحتياطي الفدرالي بتاريخ 10 تموز 2014 وتم تحويل رصيده إلى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم 300600 (الحساب اللاحق).

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) يجب إيداع 95% من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق. إضافة إلى أن كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن ملزمة بتجميد وتحويل الأموال والموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق إلى الصندوق. إضافة إلى ذلك فإن الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء"، الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986 (1995) يجب أن تحول إلى الصندوق.

قرر مجلس وزراء جمهورية العراق في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ 19 تشرين الأول 2006 تشكيل لجنة الخبراء الماليين (اللجنة) لتتولى مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للرقابة على الصندوق بعد انتهاء عمل هذا المجلس بتاريخ 31 كانون الأول 2007 على أن يرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس ديوان الرقابة المالية (كما في تاريخ القرار) وبعضوية خبيرين مستقلين. وتكون لجنة الخبراء الماليين مسؤولة بشكل مباشر أمام مجلس الوزراء.

أصدر رئيس لجنة الخبراء الماليين قراره بتاريخ 1 نيسان 2007 يتضمن أسماء أعضاء اللجنة وإعلان البدء بأعمالها، حيث تعمل اللجنة بشكل مواز مع عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

قرر مجلس الوزراء العراقي في قراره المرقم 82 لسنة 2014 والمؤرخ في 18 تشرين الثاني 2014، تمديد خدمة السيد عبد الباسط تركي رئيس ديوان الرقابة المالية السابق في رئاسة لجنة الخبراء الماليين العراقية ولحين انتهاء أعمال لجنة التوعيات.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1905 (2009) تم تمديد ترتيبات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق وفقاً للفقرة 20 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) وتمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرة 12 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) والفقرة 24 من قرار مجلس الأمن رقم 1546 (2004) لمراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بالإضافة إلى هذا تقرر أن بنود الفقرة رقم 22 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) يبقى معمول بها حتى 31 كانون الأول 2010، والخاصة بالموجودات المالية والأموال والمصادر الاقتصادية الموضحة في فقرة رقم 23 أخذين بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة في الفقرة رقم 27 من قرار مجلس الأمن رقم 1546 لعام 2004 بهذا الخصوص.

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1956 لسنة 2010 تم تمديد الترتيبات المذكورة في الفقرة السابقة حتى 30 حزيران 2011. بعد هذا التاريخ، تصبح هذه الترتيبات غير سارية المفعول ويتوجب على العراق القيام بالترتيبات النهائية التي تخلف صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

ان قرار مجلس الأمن رقم 1956 لسنة 2010، أكد على المتطلبات الموجودة في الفقرة 21 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 لسنة 2003، بحيث يستمر العمل بإيداع 5% من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات الذي تم تأسيسه بناء على القرار رقم 687 لسنة 1991.

في 30 حزيران 2011، تولت لجنة الخبراء الماليين مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للرقابة على الصندوق وبتاريخ 27 أيار 2014، أصدر الرئيس الأمريكي قرار بإيقاف الحماية الأمريكية على صندوق تنمية العراق، لذلك قامت الحكومة العراقية بوضع آلية جديدة يتم بموجبها نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي 2 الموجود لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي 2 الى حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم 300600).

إيقاف استقطاع نسبة 5% الخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة

أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة قراره المرقم 272 لعام 2014 القاضي بالاستمرار بإيقاف استقطاع نسبة 5% من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من 1 تشرين الاول 2014 ولغاية 31 كانون الأول 2015 على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام 2016.

أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة قراره المرقم 273 لعام 2015 القاضي بالاستمرار بإيقاف استقطاع نسبة 5% من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من 1 كانون الثاني 2016 ولغاية 31 كانون الأول 2016 على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام 2017 وتم تمديد قرار الإيقاف لمدة سنة واحدة بموجب قرار مجلس إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة رقم 274 لعام 2016، على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام 2018.

2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" الصادر من قبل اتحاد المحاسبين الدولي.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية تتوافق مع تلك المتبعة في السنوات/ الفترات السابقة. لقد تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الرئيسية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق. إن جميع المبالغ في القوائم المالية تعرض بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يتم الإشارة الى غير ذلك. تم المصادقة على القوائم المالية في 1 آب 2019 من قبل وزارة المالية.

3 السياسات المحاسبية العامة

3.1 النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنوك وإتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية لدى البنوك ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات اعتماد القائمة للموردين.

3.2 سندات الخزينة

يتم إصدار سندات الخزينة من قبل الخزينة الأمريكية ويعمل البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك على شرائها والاحتفاظ بها لصالح الصندوق. إن فترة الاستحقاق الأصلية لسندات الخزينة تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر. ويتم شرائها بخصم ولا تدفع الفائدة قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة على تلك السندات تمثل الفرق بين المبلغ المدفوع عند الشراء والمبلغ المقبوض عند الاستحقاق أو عند بيع السندات قبل الاستحقاق، حيث يتم إظهارها ضمن بند النقد وما في حكمه.

3.3 المقبوضات

يتم إثبات المقبوضات عندما يتم إيداع النقد في حسابات الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

5 مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، والذي تم إقراره بتاريخ 22 أيار 2003، يجب على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أخرى أو موارد إقتصادية (المشار إليها بالموجودات المجمدة) عائدة للنظام العراقي السابق أو هيئاته وشركائه ووكلائه موجودة خارج العراق كما في تاريخ القرار، تجميد هذه الموجودات وتحويلها الى الصندوق مباشرة، الا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. ان بعض الموجودات المجمدة التابعة للنظام العراقي السابق لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. لا يمكن للحكومة العراقية اعتماد تقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المجمدة التي سوف تحول الى الصندوق لان بعض الموجودات المجمدة قد تكون تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. تم استلام مبلغ 1.985 مليون دولار أمريكي كمقبوضات من الموجودات المجمدة خلال فترة الستة اشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 .

6 برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء (البرنامج) بقرار مجلس الأمن رقم 986 (1995) وقراراته اللاحقة. نص قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) على وجوب تحويل الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء إلى الصندوق في أقرب وقت ممكن.

إستناداً الى قرار مجلس الأمن رقم 1958 (2010) فقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام اخذ جميع الاجراءات الضرورية لإنهاء جميع الأنشطة المتبقية في إطار برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، علماً بأن كافة الإعتمادات المستندية المصحوبة بمطالبات غير مسددة تتعلق بالتسليم قد انتهى اجلها، وفقاً لما تنص عليه من شروط، وإن حكومة العراق لم تقدم أي تأكيد بشأن وصول البضائع وأن هذه الخطابات منتهية بالنسبة لجميع الأغراض المندرجة في إطار البرنامج بما في ذلك تحويل الأموال المرتبطة بهذه الإعتمادات والخاصة بالتأمينات دون المساس بحقوق الموردين الذين قد تكون لهم حقوق أو مطالبات بالدفع تتعلق بالتسليم بموجب ما بينهم وبين الحكومة العراقية من عقود تجارية.

وفقاً للفترة الثانية من قرار مجلس الأمن رقم 1958 (2010) وإشارة الى شهادات الاستلام التي تم توفيرها من قبل الحكومة العراقية للأمم المتحدة بتاريخ 15 كانون الأول 2010، والتي لم تسدد المبالغ المتعلقة بها، فقد طلب مجلس الأمن من الحكومة العراقية، دون تأخير بالتسديد مباشرة إذا ما تمت مخاطبتها من قبل المستفيدين أو من يمثلهم، وذلك فيما يتعلق بالدفعات التي قد تأثرت بعدم قدرة البنك على إيجاد المستفيدين أو بسبب عدم ابراز المستفيدين للوثائق المطلوبة.

إستناداً الى قرار مجلس الأمن رقم 1958 فقد تم انشاء حساب ضمان جديد للاحتفاظ بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي من حساب العراق ضمن حساب الضمان لغاية 31 كانون الأول 2016 يستعمل هذا الحساب حصراً من اجل تغطية نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء المنظم للأنشطة المتبقية في إطار البرنامج بما في ذلك دعم المنظمة لتحقيقات واجراءات الدول الاعضاء ذات الصلة بالبرنامج بالإضافة الى مصاريف مكتب المنسق رفيع المستوى. إضافة الى ذلك تم حجز مبلغ 131 مليون دولار أمريكي في حساب الضمان لتوفير التعويضات للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها لمدة ستة سنوات فيما يتعلق بكافة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ تأسيسه. تم استرجاع جميع المبالغ الخاصة بحساب الضمان خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 مع الفوائد بدفعتين (135 مليون دولار أمريكي في 5 تموز 2017 و16 مليون دولار أمريكي في 29 أيلول 2017) وذلك من خلال بنك (JP Morgan) وبلغ صافي مبلغ الفائدة المستلمة لغاية 30 حزيران 2017 مبلغ وقدره 3.33 مليون دولار أمريكي.

طلب مجلس الأمن في قراره رقم 1958 (2010) من الأمين العام للأمم المتحدة أخذ جميع الاجراءات الضرورية لعقد الاتفاقيات التنفيذية مع الحكومة العراقية اللازمة لما يلي :

- توفير تعويضات مناسبة للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ إنشائه.

التنازل عن كافة المطالبات المستقبلية التي قد تكون لدى الحكومة العراقية إزاء الأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ إنشائه.

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الامريكية

7 فوائد مقبوضة

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران		
2016	2017	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
5,050	9,026	فوائد اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة*
2,692	5,473	فوائد اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة / البنك المركزي العراقي
-	552	فوائد تأمينات نقدية لقاء خطابات الاعتماد
<u>7,742</u>	<u>15,051</u>	

*يمثل هذا المبلغ الفوائد المقبوضة الناتجة عن اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة. تم ايداع هذه الفوائد في حسابات الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يمكن أن يتم إعادة استثمارها في اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة. يبين الجدول التالي تفاصيل الفوائد المقبوضة من اتفاقيات إعادة الشراء الليلي كما يلي:

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران		
2016	2017	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
3,217	-	حساب صندوق تنمية العراق - الحساب الرئيسي
1,833	9,026	حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS)
<u>5,050</u>	<u>9,026</u>	

8 قروض مقبوضة

بتاريخ 15 أيار 2017 استلم الصندوق مبلغ 3.35 مليون دولار أمريكي كدفعة سداد عن قرض العراق إلى جمهورية مدغشقر، كما تلقى الصندوق مبلغ 196 الف دولار أمريكي كدفعة سداد عن قرض العراق إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 30 حزيران 2017.

9 مقبوضات أخرى

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران		
2016	2017	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
146,702	186,890	تأمينات نقدية مسترجعة من خطابات الضمان
69,123	4,888	أخرى
<u>215,825</u>	<u>191,778</u>	

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الامريكية

10 التحويلات الى وزارة المالية

إن مصدر التمويل الأساسي لكافة الوزارات في الحكومة العراقية والمؤسسات التابعة لها يتم من خلال الصندوق. بعد تحويل الأموال من الصندوق إلى وزارة المالية، يتم توزيعها إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها بموجب الموازنة المخصصة لكل منها. بلغت مجموع الأموال المحولة إلى حساب وزارة المالية خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 مبلغ وقدره 22.66 مليار دولار امريكي.

خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 تم اعتماد آلية دفع جميع خطابات الاعتماد عن طريق وزارة المالية من خلال حساب تحويلات الى وزارة المالية بدلاً من دفعها عن طريق الصندوق حيث تم ادراجها ضمن الموازنة المخصصة لكل وزارة.

يبين الجدول التالي تفاصيل مدفوعات خطابات الاعتماد خلال الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 من حساب وزارة المالية في البنك المركزي العراقي رقم 300351 (مبالغ محجوزة لخطابات الاعتماد) لصالح المنشآت الحكومية العراقية والدوائر التابعة لها :

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران		
2016	2017	
(غير مدققة)	(غير مدققة)	
108,264	938,255	وزارة الكهرباء
-	517,400	وزارة التجارة
200,243	501,999	وزارة النفط
225,508	343,101	وزارة الصحة
1,695	109,168	دوائر غير مرتبطة بوزارة
332	3,649	وزارة الداخلية
-	1,000	وزارة العدل
381	43	وزارة الاتصالات
4,365	-	وزارة الموارد المائية
36,920	-	وزارة الدفاع
38,951	-	وزارة الزراعة
500,000	-	وزارة المالية
537	-	وزارة النقل والمواصلات
1,117,196	2,414,615	

11 خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية

يقوم الصندوق بتمويل خطابات الاعتماد للوزارات والمؤسسات العراقية والشركات التابعة لها وفقاً لموازناتها المعتمدة. تنفذ خطابات الاعتماد من قبل المصرف العراقي للتجارة بعد موافقة وزارة المالية على الدفع. يتم دفع مبالغ هذه الخطابات من حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حسابات المصرف العراقي للتجارة لدى بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N.A).

يقوم بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N.A) بالاحتفاظ بالمبالغ المحولة كتأمينات نقدية إلى أن يستلم كل من الوزارات العراقية تأييداً باستلام البضاعة أو تقديم الخدمة وذلك وفقاً لشروط خطابات الاعتماد. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لعدم قدرة الصندوق على التحكم بها ولأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الاعتماد للموردين.

خلال الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 تم اعتماد دفع جميع خطابات الاعتماد عن طريق وزارة المالية من خلال حساب تحويلات الى وزارة المالية بدلاً من دفعها عن طريق الحساب اللاحق لذلك لم يتم اظهارها في خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية وتم اظهارها في حساب التحويلات الى وزارة المالية. اما بالنسبة الى ارقام المقارنة حيث تم اعتماد هذه المعالجة خلال الربع الثاني للستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2016 وعليه تم اظهار الاعتمادات في حساب خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية وحساب التحويلات الى وزارة المالية.

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

للسنة اشهر المنتهية في 30 حزيران		
2016	2017	
315,700	-	وزارة الداخلية
131,028	-	وزارة الدفاع
50,567	-	وزارة النفط
36,726	-	وزارة الصحة
10,000	-	وزارة الكهرباء
2,000	-	وزارة المالية
1,898	-	وزارة الصناعة والمعادن
1,715	-	وزارة العدل
66	-	الهيئة العامة للضرائب
549,700	-	

12 العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية

تم منح المؤسسات الأمريكية صلاحية محدودة من الحكومة العراقية لإدارة العقود القائمة والمبرمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة فيما يتعلق بالدفعات بعد تاريخ 28 حزيران 2004. في أيلول 2007 منحت القيادة المشتركة للتعاقد العراق صلاحية مؤقتة من قبل وزارة المالية لصرف الأموال المتبقية من حساب صندوق التنمية العراق. في 31 كانون الأول 2007 انتهت الصلاحية الممنوحة لهذه السلطة ولم يتم تمديدها. لم تتم كل من المؤسسات الأمريكية ووزارة المالية بتسوية مدفوعات الصندوق لحساب المؤسسات الأمريكية والمدفوعات لعقود إعمار العراق لغاية تاريخ اعداد هذه القوائم المالية.

13 سداد ديون العراق الخارجية

قامت وزارة المالية بتحويل مبلغ 125 مليون دولار أمريكي من حسابات وزارة المالية في البنك المركزي العراقي الى بنك انجلترا خلال فترة الستة اشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 والتي تم دفعها عن طريق حساب البنك المركزي في انجلترا (134 مليون دولار أمريكي خلال الستة أشهر المنتهية 30 حزيران 2016). تستخدم المبالغ المودعة لدى بنك انجلترا لتسديد الفوائد المستحقة على اتفاقيات الديون الثنائية التي تم التوصل إليها مع الدائنين في نادي باريس وغيرها من الأعضاء في النادي. لم يتم تحويل أي دفعات من حساب صندوق تنمية العراق الى حساب البنك المركزي في بنك انجلترا خلال الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 و2016.

14 المبالغ المحولة لحساب تحصيل مبيعات النفط المصدر

يمثل هذا المبلغ المدفوعات التي قام بها البنك المركزي العراقي لحساب تحصيل مبيعات النفط (OPRA) خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 وذلك بناء على الآلية المتفق عليها من قبل وزارة المالية ووزارة النفط والبنك المركزي العراقي والخاصة بالشحنات النفط التي يتم تحميلها من قبل شركات النفط الدولية كما هو مبين في (الإيضاح 4).

15 النقد وما في حكمه

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران	
2016	2017
(غير مدققة)	(غير مدققة)
259	238
(1,911,363)	(1,416,038)
(1,911,104)	(1,415,800)

رصيد الصندوق:
رصيد البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي
رصيد البنك المركزي العراقي

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بآلاف الدولارات الأمريكية

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران	
2016	2017
(غير مدققة)	(غير مدققة)
(1,911,363)	(1,416,038)
(1,911,363)	(1,416,038)

رصيد لدى البنك المركزي العراقي:
رصيد الحساب اللاحق (حساب رقم 300600)

للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران	
2016	2017
(غير مدققة)	(غير مدققة)
200	200
59	38
259	238

رصيد لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك:
اتفاقية إعادة الشراء لليلة واحدة
حسابات تشغيلية

16 ارتباطات والتزامات محتملة والحصانة

تتكون الالتزامات التعاقدية من العقود الجارية الموقعة من قبل سلطة الائتلاف السابقة والمدارة من قبل المؤسسات الأمريكية. الالتزامات التعاقدية المبرمة من قبل الوزارات العراقية تعتبر التزامات ضمن الموازنة العراقية ولا يتم اعتبارها كالتزامات مباشرة على الصندوق. لم تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ انشاء الصندوق ولغاية 28 حزيران 2004. قامت المؤسسات الأمريكية بتاريخ 11 كانون الأول 2006 بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية. بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية (الديوان) المؤرخ 25 شباط 2007، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية، الأمر الذي أدى إلى قيام الديوان بتدقيق كافة العقود والوثائق المؤيدة، وعليه تحتفظ المؤسسات العراقية بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي لحق بالخبزينة العراقية نتيجة لأي تصرف إداري أو مالي من قبل المؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بتنفيذ هذه العقود. في أيلول 2007 منحت وزارة المالية القيادة المشتركة - العراق صلاحية مؤقتة لصرف المبالغ المتبقية من الحساب الفرعي للصندوق. انتهت هذه الصلاحية في 31 كانون الأول 2007 ولم يتم تجديدها ولم تتمكن وزارة المالية من تحديد الالتزامات التعاقدية القائمة لغاية تاريخ اعداد هذه القوائم المالية.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان حصانة النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية أو إدارية أو رهن تحكيمي. وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1956 (2010) تقرر تمديد هذه الحصانة لغاية 30 حزيران 2011. وقد اصدرت الحكومة الأمريكية بتاريخ 17 أيار 2013 قرار باستمرار الحماية على صندوق تنمية العراق من تاريخ 22 أيار 2013 ولمدة عام واحد. هذا وقد اصدرت الحكومة الأمريكية بتاريخ 27 أيار 2014 قرار بوقف الحماية على صندوق التنمية للعراق من تاريخ 27 أيار 2015.

17 حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS)

أسس حساب المبيعات العسكرية في 4 كانون الأول 2006 بناءً على طلب البنك المركزي العراقي. يمول هذا الحساب من الصندوق وقد خصص هذا الحساب للمشتريات الأمنية لوزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. إضافة إلى ذلك، إن هذا الحساب لا يمثل جزء من حسابات الصندوق، إلا أنه يتم تحويل إيرادات فوائدها إلى الحساب الناتجة عن استثمارات إتفاقيات إعادة الشراء الليلي بالكامل من حساب (FMS) منذ تأسيسه إلى حساب الصندوق الرئيسي (إيضاح 7).

إن رصيد حساب (FMS) مصنف كما يلي:

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الامريكية

للسنة اشهر المنتهية في 30 حزيران	
2016	2017
(غير المدققة)	(غير المدققة)
2,644,376	2,588,635
1,949,000	1,561,200
95	83
<u>4,593,471</u>	<u>4,149,918</u>

سندات الخزينة
اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
حسابات تشغيلية

وكانت حركات الحساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية خلال اربع سنوات الاخيرة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			للسنة اشهر المنتهية في 30 حزيران
(2014)	(2015)	(2016)	(2017)
(غير المدققة)	(غير المدققة)	(غير المدققة)	(غير المدققة)
6,127,935	6,476,619	5,640,891	4,151,863
1,406,622	452,108	1,772	1,418
(1,057,938)	(1,287,836)	(1,490,800)	(3,363)
<u>6,476,619</u>	<u>5,640,891</u>	<u>4,151,863</u>	<u>4,149,918</u>

رصيد اول المدة
الإضافات خلال الفترة
المسحوبات خلال الفترة
رصيد آخر المدة

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

18 تحليل المقبوضات والمدفوعات

الإجمالي	الحساب اللاحق *	الحساب الرئيسي	للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017 (غير مدققة) المقبوضات النقدية
22,850,076	22,850,076	-	مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة
15,051	6,025	9,026	فوائد مقبوضة
3,546	-	3,546	قروض مقبوضة
1,985	1,985	-	مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق
191,778	191,771	7	مقبوضات أخرى
23,062,436	23,049,857	12,579	إجمالي المقبوضات النقدية
22,662,200	22,662,200	-	المدفوعات النقدية
22,662,200	22,662,200	-	التحويلات إلى وزارة المالية إجمالي المدفوعات النقدية
-	12,600	(12,600)	تحويلات بين الحسابات
400,236	400,257	(21)	الوفر في النقد وما في حكمه
(1,816,036)	(1,816,295)	259	النقد وما في حكمه في الأول من كانون الثاني 2017
(1,415,800)	(1,416,038)	238	النقد وما في حكمه كما في 30 حزيران 2017

* وفقاً للآلية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ 22 أيار 2014، يتم نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط إلى حساب البنك المركزي العراقي لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما يتم تحويل المبالغ المودعة لدى البنك المركزي العراقي 2 إلى حساب لصالح وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم 300600)

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

18 تحليل المقبوضات والمدفوعات (تتمة)

الإجمالي	الحساب اللاحق *	الحساب الرئيسي	للسنة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2016 (غير مدققة) المقبوضات النقدية
16,865,182	16,865,182	-	مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدر
7,742	2,692	5,050	فوائد مقبوضة
3,547	-	3,547	قروض مقبوضة
215,825	215,721	104	مقبوضات أخرى
17,092,296	17,083,595	8,701	إجمالي المقبوضات النقدية
12,118,214	12,118,214	-	المدفوعات النقدية
4,758,518	4,758,518	-	التحويلات الى وزارة المالية
549,700	549,700	-	المبالغ المحولة لحساب تحصيل مبيعات النفط المصدر
8,501	-	8,501	خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية
17,434,933	17,426,432	8,501	إجمالي المدفوعات النقدية
(342,637)	(342,837)	200	الوفر في النقد وما في حكمه
(1,568,467)	(1,568,526)	59	النقد وما في حكمه كما في 1 كانون الثاني 2016
(1,911,104)	(1,911,363)	259	النقد وما في حكمه كما في 30 حزيران 2016

*وفقاً للآلية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ 22 أيار 2014، يتم نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي 2 لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما يتم تحويل المبلغ المودعة لدى البنك المركزي العراقي 2 الى حساب لصالح وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم 300600).

19 إعادة البيان

تم قيد حوالات قرض صندوق النقد الدولي خلال سنة 2016 بقيمة 1.25 مليار دولار امريكي (سنة 2015: 1.24 مليار دولار امريكي)، اضافة الى حوالة قرض مصرف العراق للتجارة خلال العام 2015 بقيمة 2 مليار دولار امريكي ضمن حسابات صندوق تنمية العراق وذلك من اجل تمويل التحويلات الى وزارة المالية، علماً ان هذه الحوالات لا تعتبر جزء من إيرادات صندوق تنمية العراق ولا ينبغي قيدها ضمن حسابات الصندوق وذلك تماشياً مع قرار مجلس الأمن المرقم 1483 لسنة (2003)، ونتيجة لذلك، تم إعادة تصنيفها واستبعادها من حسابات صندوق تنمية العراق.